

وأما غير النكرة في الشرط لأن معنى النكرة لا يختص إلا بالشيء المسمى
 في الجمل فخص كما نرى في النقي وتخص في الأثبات وعموماً النكرة مع
 الأثبات في المبدأ كبروت في الناعل قبل أن يوصلت نفس ما أتيت
 بخلاف ما في غير النقي فإنه يستوي في المبدأ والفاعل على غيرهما
 والنكرة الموضوعية لغز من الجنس يستعمل تشبيهاً وجميعاً وهي على
 أصل وضعها والموضوعية لغزاً يجرى لا نقي ولا يجمع مطلقاً بل
 يجوز استعمالها في المجرود وغيره واللهم بمجراد طلاقة على الجمل
 فقط والنكرة إذا عرفت معرفة كانت الثابتة عين الأولى والثانية
 العهد وإذا عرفت نكرة كانت الثابتة عين الأولى غالباً لأن النكرة
 يتناول واحد غير عين فلما تصرفت إلى الأولى تعيّن من وجهه فلو
 نكرة والمعرفة إذا عرفت معرفة كانت الثابتة عين الأولى والثانية
 العهد أيضاً ولذلك قال ابن عباس وابن مسعود إن يفسر
 يسرى وقد نظر فيه ولأنه إذا نكره كمنه فلا في النكرة فاعداً لا
 فسر في غير يسرى هكذا فكأنما المحرك فيكون نكرة وإذا عرفت
 الثابتة غير الأولى لأن في معرفتها الثابتة إلى الأولى نوع تعين فلو
 نكرة على الإطلاق وهذا الأصل عند الإطلاق وهذا الغرض والأصل
 تمام النكرة نكرة مع المتعارفة وقد تقرر المتعارفة وقد تقرر
 مع المتعارفة أيضاً وقد تقرر المعرفة نكرة مع عدم المتعارفة وذكر
 أبو اليسر أن الشيء إذا ذكر لفظ النكرة بعد ما ذكر لفظ المعرفة كان
 النكرة غير المعرفة فإن قال رأيت الرجل ثم قال رأيت رجلاً يكون ذلك
 كغيره المذكور والأول لا لا ما في الأسلام من جمل قوله ثم قال مع
 الحسب من هذا القبيل نظر عقده ووجهه أن هذا اللفظ لا يجرى
 المعنى كما لا يجرى قول القائلان مع الفارس ومجاناً مع الفارس رجلاً
 أن يكون معه رجلاً بل هذان ما ما إذا أكد انتهى فكانت إن عثم
 وابن مسعود فصيلاً باليسرى ما في قوله يسرى من معنى النقي فلو
 يسرى التدارين وقد ذلك يسرى في الحقيقة فظهر من هذا أن الجمل على
 الغرض والعيّنة في الغرض والنكرة لا مطلقاً بل عند عدم المانع وهذا
 قلنا أن الكتاب الثاني قوله ثم وأزلنا إليك كتاباً بالحق صديداً
 لما بين يدي من الكتاب غير الأول وإن عليمه فما ولا الملك الثاني قوله
 ثبتاً فلي المهيبة ما ملك الملك نزل الملك من فناء غير الأول ثم هذا القول
 لا يختص بالتمهيد الذي لم يجرى في غيره أيضاً قال محمد في الجامع الصغير

لغة فالسوسها للفلان قد قال في ذلك الجلس في مجلس أسد على
 لسان بحق لا أول فليس به الأسد ولسان الأسد من عبيد من الأرو
 الاضاً من اسباب التعريف وتعلمها قال أبو حنيفة إذا أقر الرجل
 ما زاد رهقه مجلساً وشهد عدلين ثم أقر من مجلساً آخر على قراره
 بما شأنا أو أكثر أو أقل فآثره جميعاً الما لان جميعاً إذا أقره فقال ذلك والنكرة
 بعضها النكر من بعض كما يعرف قانك النكران شيء فترخصت في جميع
 ثم تأتي فترخصان فمما ش فرده ورجلين فترخصان فترجل والقبيل
 أن النكرة إذا دخل خبرها تحتمل وقد دخل خبرها في النكران
 وأن دخلت هي تحت خبرها ودخل خبرها تحتمل أيضاً قولاً لساناً فلا يماند
 تحتمل أيضاً وتعرفت النكرة أما لا صفة كجاء مروى بجمع أو بالدم
 كالرجل والنساء أو بالاشارة هكذا وهذه أو ينسب لخاصة فكانت بين
 فلان أو صفته كالرأه التي أقرها أو كقولها النسيب فلو أن النقي
 وحديثه وتقدم لا يطلق على الله تعالى قال السيد الشريف استعمال
 النقي معنى الذات غير مشهور في اصطلاح الفقهاء وأما المشهور لوجه
 وبما في نفسه أي بعينه وخرجت نفسه أي روحه وما لا تنسب
 سائلة لا يجرى للمادى ما لا يجرى في نفسية أي ما في عقله ولا على
 ما في نفسك أي ما عندك ويخبرك أنك نفسك فيلحقه ويطلق
 على الجسم الصنوع لانه محل الروح عند أكثر المتكلمين وتعلمه عند
 القائل سفة وحمل الماء لفرط احتياجه اليه والراى لا نجاة عنها
 الروحانية هي الجوار الطيبين التي يكون من الطين الخردا لا عند
 سبباً للجن والحركة وقوام الحياة وهذا الجوار عند الأطناء بضم
 بالروح والمخ إن النفس الحيوانية التي هي حقيقة الروح حتى استأثر
 الله بجله وقد يعلم عليه احد من خلقه وهذا قول الجند وغيره لوجه
 يشكك في قوله ثم وعلمك ما لم تكن تعلم وأما قولها لما نصين فيها من
 فلو أنها جسم لطيف مشتبك بالذات كما شتباك الماء بالعود الاضفة
 الشورية أو الأصغ عند اصحابنا ونقل عن علي بن ابي طالب قال الروح
 في الجسد كالمعنى في اللفظ وعند بعض المتكلمين هي بمنزلة المرض
 في الجوهرة قال بعضهم أنها ليست بجسم بل هي عرض وهي الحياة التي
 صارت اليدين خياً بوجودها وفي المطالع البدن مهوراً ومظهره وكثير
 كالأنوار في حال الشهادة وقال الفلاسفة وكثير من الصوفية يلحق
 والغير والراعي ليس لروح جسم ولا عرضاً أو تاهو مجرد عن المادة

النفس